في السؤال السوسيولوجي للهوية

عراقٌ واحد... عن أيّ مجتمعٍ عراقي نتحدث ؟

د. علي وتوت
جامعة القادسية- كلية الآداب

ملخص البحث:

منذ أربع سنوات تقريباً حين وطأت دبابات الاحتلال الأمريكية أرض بغداد... وطأت عراقاً (موحداً)... لكنه ليس (واحداً)... أدرك معظم العراقيين أن هناك عدداً من الأسئلة المشكّكة بالهوية الواحدة للدولة الحديثة الراحلة، أولها يتعلق بماهية الهوية العراقية. فمن هو العراقي ؟ ومن هو ليس كذلك ؟

ولكن قبل ذلك يجب التساؤل عما تعنيه الهوية ؟ وما الذي يحدد شرطها ؟ وهل هي لغة أم ثقافة ؟ وبأي مفهوم للثقافة ؟ وهل أن الهوية مبنية على الأحادية أم إن محورها قائم على التعدد ؟ فإذا ما كان المرء وحيداً في الكون فهل يعقل أن تكون له هوية ؟ وما الذي يجعل انتماءً بشرياً منتجاً في حين لا يجعل الآخر كذلك ؟ وهل يمكن أن نسأل الآن: من نحن ؟ كما فعل ساموبل هنتنغتون ذلك، أو أن نحاول معرفة ماهية هويتنا ؟ أم أن السؤال يبدو جنوناً هو الآخر ؟ وهل هناك فعلاً أزمة في الهوية ؟، أم أنها أزمة بأصل الاجتماع السياسي للعراقيين... أي أزمة وجود بالأصل ؟ إذ هل شكلت التجمعات الاجتماعية العراقية – تقليدية أم حداثية- مجتمعاً موحداً ذات يوم في تاريخها ؟ هذه الأسئلة وغيرها مما سنحاول إجابته عبر البحث الحالي.

والبحث في عنوانه ذاك، وموضوعاته تلك اقتضى تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، هي: عناصر البحث، وفي التنظير السوسيولوجي للهوية، وفي الواقع الاجتماعي للهوية العراقية، وانتهى البحث أخيراً بخاتمة.

المبحث الأول: عناصر البحث

وقد تضمنت هذه العناصر ما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث

يبدو السؤال السوسيولوجي للهوية تساؤلاً بحدّ ذاته ونوعاً من التحدي الذي يودّ الباحث التصدّي له ضمن سياق البحث الحالي، فأزمة الهوية التي تواجه معظم العراقيين تمثل مشكلةً أساسية في اجتماع العراقيين السياسي. فمنذ أربع سنوات تقريباً حين وطأت دبابات الاحتلال الأمريكية أرض بغداد... وطأت عراقاً (موحداً)... لكنه ليس (واحداً)... أدرك معظم العراقيين أن هناك عدداً من الأسئلة المشكّكة بالهوية الواحدة للدولة الحديثة الراحلة، أولها يتعلق بماهية الهوية العراقية. فمن هو العراقي ؟ ومن هو ليس كذلك؟

ولكن قبل ذلك يجب التساؤل عما تعنيه الهوية ؟ وما الذي يحدد شرطها ؟ وهل هي لغة أم ثقافة ؟ وبأي مفهوم للثقافة ؟ وهل أن الهوية مبنية على الأحادية أم إن محورها قائم على التعدد ؟ فإذا ما كان المرء وحيداً في الكون فهل يعقل أن تكون له هوية ؟ وما الذي يجعل انتماءً بشرياً منتجاً في حين لا يجعل الآخر كذلك ؟ وهل يمكن لنا أن نسأل الآن: من نحن ؟ كما فعل ساموبل هنتنغتون ذلك، أو أن نحاول معرفة ماهية هويتنا ؟ أم أن السؤال يبدو جنوناً هو الآخر ؟ وهل هناك فعلاً أزمة في الهوية ؟، أم أنها أزمة بأصل الاجتماع السياسي

لعراقيين... أي أزمة وجود بالأصل... إذ هل شكلت لتجمعات الاجتماعية العراقية – تقليدية أم حداثية- جتمعاً موحداً ذات يوم في تاريخها ؟ هذه الأسئلة غيرها مما سنحاول إجابته عبر بحثنا هذا.

إذ يبدو جلياً، وبكل مشاهد القتل والخراب المرعب والمجاني التي يشهدها الشارع العراقي... والتي مارسها ويمارسها بعض العراقيين ضد بعضهم الآخر... فضلاً عن حروب كبرى ثلاثة في عقدين من الزمن... وحرب يومية مستمرة منذ أربع سنوات تقريباً... أن ما كان سينتج (بل نتج) عن ذلك، مجتمعٌ مريض بآلاف العلل النفسية والاجتماعية... ومنها علة (الهوية).

لكن حرب الجميع على الجميع بتوصيف (هوبز) تبدو خارج إرادة العراقيين على الفهم، وأيضاً خارج إرادتهم في العيش المشترك على أرض العراق... ففي مرحلة اهتزاز شرعية الدولة الراحلة في ظل الأزمة الاجتماعية والسياسية للدكتاتورية ومن ثم انهيار الدولة بفعل الاحتلال، أصبح من السهل نكوص الجماعات الاجتماعية في العراق إلى هوياتٍ وانتماءات أولية (تقليدية).

إن العودة إلى التاريخ بتصورات نمطية جاهزة Stereotypes (مثل إن العراق ذو الحضارة أو الحضارات التي تصل إلى ستة آلاف عام ... كان واحداً منذ البداية... أو ما إلى ذلك من تصورات) لاشك أنها تعبر عن خواء ثقافي وعجز في مواجهة الحاضر ومشكلاته. إن العراق اليوم يمر بأزمات.. بل بكوارث مرعبة ليس أقلها وجوده ككل.. وهوية أفراده وجماعاته... لذا ينبغي علينا مواجهتها بشجاعة.. فأين مجتمع العراق ذي الحضارة من كل ما يرتكب على أرضه من مجازر يومية مثلاً... أليس هذا تناقضاً جلياً في حد ذاته... هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر فإن هذا التناقض يثير خيبةً أخرى تتمثل في جدوى البحث عن إجابات للسؤال السوسيولوجي عن الهوية في ظل تلك التصورات النمطية.

عليه فإن السؤال السوسيولوجي للهوية يستقي أهميته من دخول مفهوم الهوية بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة في تحديد كمٍّ مرعب من الإشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي إنبنى أو لازال ينبني عليها الاجتماع السياسي القائم في حدود الجغرافيا السياسية للعراق الحديث. ففيما وراء التدهور الخطير في الوضع العراقي منذ السقوط المفزع لدولة النظام الشمولي السياسي السابق، والذي يعكسه بشكل واضح الملفان الأمني والاقتصادي، هناك في الحقيقة تدهور في واقع الاجتماع السياسي في عراق الدولة الراحلة على مرّ تاريخها، يتضمن الأسس التي قام عليها هذا الاجتماع وتلك التي نتجت عنه.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي تعرّف الآتي:

١) **مفهوم الهوية.**

٢) **ماهية الهوية العراقية وسبل تحقيقها.**

ثالثاً: في المفهوم

الهوية لغةً:

وفي اللغة فإن (الهوية) أصلها في (هو) تعني حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة، المشتملة على صفاته الجوهرية، وليست أي صفات، والتي تميزه عن غيره[١]. فيما عرّفها الجرجاني في كتابه (التعريفات): على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق، اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق[٢].

الهوية اصطلاحاً:

أما اصطلاحاً فإن الهوية (Identita) هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، لكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية، كما يفهمها أو يعرفها بعضهم أحياناً، ولذلك لا يمكننا صياغة تعريف إجرائي لها ولا توصيفها وتحديد خصائص ذاتية لها لأنها مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل. ولكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي[٣].

ويشير احمد زكي بدوي، إلى أن الهوية هي التي تميز الفرد نفسه عن غيره، أي تحديد حالته الشخصية. ومن السمات التي تميز الأفراد بعضهم عن بعض: الاسم والجنسية والسن والحالة العائلية والمهنة. ولكن هذا التعريف ينطبق على الفرد وليس الجماعة. أما مبدأ الهوية فيقصد به أن الموجود هو ذاته، أو هو ما هو، ويهيمن هذا المبدأ على الأحكام والاستدلالات الموجبة، ومن شانه أن يجعلنا نحرص على أن لا نخلط بين شيء وما عداه، وان لا نضيف للشيء ما ليس فيه[٤]. ويمكننا توضيح المبدأ الذي تقوم عليه الهوية بمعادلة بسيطة هي: (أ = أ).

إن هوية الكائن هي ما يبقى كما هو منه، على الرغم من كل المتغيرات. هذه القدرة على البقاء فوق حواجز الزمان وترهات المكان وعواقب الأيام هي التي تمنح التشابه قوة وجودية. التصور الذي يمثله بارمنيدس[٥] بمأثورته: (الكينونة خالدة، وما سواها ليس كذلك). هذه العملية التأملية للتمايز والتشابه، للعام والخاص، للـ (نحن) والآخر، للعالمية والخصوصية، في صلب التكوينات الثقافية للبشرية باعتبارها، أكثر من سؤال الهوية لوحده، هي المؤجج الدائم لإعادة اكتشاف الإنسان لنفسه أفراداً وجماعات[٦].

وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الجماعة أو المجتمع، فمثلما للأفراد هوياتهم كذلك للجماعات أو المجتمعات هويتها، والفرق هو أن هوية الفرد لا تمثل إلا شخصيته في الجماعة أو المجتمع، في حين تمثل هوية الجماعة أو المجتمع جميع أفرادهما تقريباً. ومن الممكن القول إن أية جماعة أو فئة أو طبقة أو طائفة أو أمة هي مجتمع ضائع، ولا وجود له دون هوية تطبعه، وتهيأ له أسباب وحدته وبقائه واستمراره[٧].

هكذا يحدد معجم (روبير) الفرنسي الهوية باعتبارها الميزة الثابتة في الذات، ويختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية على الشكل التالي: إنها ميزة ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته، أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها، ومن ثم تصبح الهويّة الثقافية هي الفعل الذي يجعل من واقع ما مساوياً أو شبيهاً بواقع آخر من خلال الاشتراك في الجوهر[٨].

المبحث الثاني: في التنظير السوسيولوجي للهوية

أولاً : في جدوى السؤال السوسيولوجي

لطالما صيغت قضايانا السياسية والاجتماعية صياغات شكوكية.. استفهامية.. ولم تحظَ بأجوبة تاريخية اجتماعية، متناسبة مع مستلزمات العقل العلمي الدقيق... فنجم عن ذلك... تصّورات وعقائد التباسية[٩].

إن فهم منطق القضايا والوقائع الاجتماعية يجب أن يظل هاجس السوسيولوجيا، مثلما أن فهم التحولات المجتمعية لا يكون متاحاً إلا بوساطتها، فمقترب الفهم يفيد في تحديد مشكلات الاجتماع الإنساني وهمومه وطموحاته الكبرى. وهذا يضعنا أمام الأدوار المهمة التي يمكن أن تقدمها الرؤية السوسيولوجية للمجتمع، لأن الفهم يساعد على القراءة الواعية لا المتسرعة للوقائع الاجتماعية مما يؤدي إلى استحضار الحذر الإبستيمولوجي (المعرفي). لهذا لا يمكن تصور معرفة سوسيولوجية أصيلة ما لم تكن منشغلة بالفهم الذي يربك ويفكك ويقطع أولاً وأخيراً مع الأحكام العامة. فالسوسيولوجيا تجعلنا نتأمل الظواهر والتحولات بعين نقدية خالصة، وهي تحرر الباحثين فيها من اليقينيات الجاهزة، وتقودهم إلى طرح الأسئلة المهمة، فهي تمكنهم من قراءات غير متوفرة للجميع، لهذا يمكن القول بأن السوسيولوجيا ممارسة نخبوية[١٠].

عليه فإن المقترب السوسيولوجي لفهم قضايا ومشكلات المجتمع في العراق يكاد يكون أساسياً، ذلك أن الظواهر والأفكار والمقولات الأساسية المطروحة والسائدة في العراق تميل دائماً نحو الغموض والإلتباس، بمعنى أنها بحاجة إلى المزيد من الوضوح والتحديد الذي يخرجها من العتمة إلى النور. ولذلك يمكن للسوسيولوجيا تحديداً أن تحد من تسيب هذه المقولات، لأن

السوسيولوجيا تجبرها على العودة إلى أصولها الاجتماعية، فتصبح أكثر نسبية، في الوقت نفسه، تصبح أكثر فهماً. والهوية شأنها شأن المفاهيم الاجتماعية الأخرى تفترض مقاربة سوسيولوجية للإلمام بها وتحديدها.

ففي ظل ثقافة العنف السائدة... ثقافة القتل والتهجير على الـ (هوية)... ثقافة السيارات المفخخة والعبوات الناسفة... ثقافة قطع الرؤوس... ثقافة قنابر الهاون وصواريخ الكاتيوشا التي تسقط على بيوت الآمنين ولا تفرق بين الشيخ المسن والطفل الرضيع... ولا تفرق بين المرأة والرجل... ولا تفرق بين السني والشيعي... ولا تفرق بين المسلم والمسيحي ولا الصابئي والإيزيدي... ولا بين العربي أو الكردي أو التركماني... يبدو الجميع مستهدفين بالقتل... لا لذنب ارتكبوه... سوى أنهم عراقيون لم يرضوا التخلي عن العراق.... في ظل هذه الثقافة التي تمثل صورة العراق اليوم، يبدو العنف هو الطاغي في الاجتماع السياسي للعراقيين، ويشترك في هذا جميع الجماعات والقوى المتصارعة في العراق والتي ترى في العنف بأقبح صوره بطولة !. ولذا يعدُّ المقترب السوسيولوجي ضرورياً لفهم ما يحدث وقراءته بوعي.

إذ إن من البديهي أن ينتمي الفرد إلى جماعة اجتماعية ما، قد تكون عقيدة دينية أو مذهب أو طائفة أو حزب سياسي أو أي جماعة من الجماعات. وتعدد الانتماءات لا يعني أن يكون هناك تناقض أو خلل، كما لا يعني أن يلغي واحدها الآخر، أو يقصيه. إن الانتماء الاجتماعي والسياسي مشاعر مكتسبة، ومسألة شخصية لكل منا الحق به. ومن حيث هو مسألة شخصية يميز الواحد منا من الآخر، ويولد مشاعر مختلفة من قبول ومشاركة، حياد أو عدم تقدير[11].

لكن الشائع مثلاً إضفاء معنى إلتباسياً على الآخر المغاير (المفارق) في ظل هذا التنوع الذي يعيشه المجتمع في العراق... كأن يعتقد المسلمون السنة في الجماعة الإسلامية العراقية أن المسلمون الشيعة شركائهم في الوطن والعقيدة والعروبة هم (أقل توحيداً منهم) وأقل انتماءاً للوطن... أو كما صار يتم وصفهم الآن (صفويون !!!) !!. وأيضا أن المسلمين الشيعة يعتقدون أن المسلمين السنة في الجماعة الإسلامية العراقية (أقل إيماناً منهم)، وهم مهتمون بالبحث عن السلطة دوماً، ويطيعون الحاكم مهما كان ظالماً وهم (وهابيون) و(تكفيريون) و... ما إلى ذلك من العقائد الالتباسية.

وعليه يمكن القول إن الانشغال بالهوية ليس عيباً ولا سلوكاً مثيراً للانتباه والإستغراب. فالهوية عبارة عن تلك القيم الاجتماعية، التي تحتاج إلى جهد إنساني متواصل، لصياغتها بشكل حقائق اجتماعية وحضارية.

يبقى من الضروري التذكير بأن الكثير من الأفراد يرفضون (الشعور) بأنهم في أزمة، لأن الهوية عند غالبية البشر أيضاً عنصر اطمئنان بامتياز، لا بالعقل. ويمكن القول بأريحية أن هناك من يعيش ويموت دون أن يشعر بأنه في أزمة. ففي عالم أصبح الخوف فيه إستراتيجية هيمنة وسيطرة للقوة الأعظم، يمكن القول أن البحث عن عناصر اطمئنان ذاتية تصبح الملاذ الضروري للأضعف. لكن هذا الملاذ يحمل كل التناقضات التي دفعت بالجماعة إلى التراجع نحو عناصر يمكن الاطمئنان لها بعفوية[12].

ثانياً: في النظرية... ما تراه السوسيولوجيا في الهوية

أما في السوسيولوجيا فإن مفهوم الهوية متعدد الجوانب، ويمكن مقاربته من عدة زوايا. فالهوية بشكل عام، تتعلق بفهم الناس وتصورهم لأنفسهم، ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم. ويتشكل هذا الفهم انطلاقاً من خصائص محددة تتخذ مرتبة الأولوية على غيرها من مصادر المعنى والدلالة. ومن مصادر الهوية هذه: الطائفة، والدين، والأثنية، والطبقة الاجتماعية، والجنسية.

إن الهوية سيرورة أيضاً، وبالتالي أزمات. فالهوية تتكون عبر أزمات وليس العكس، كونها حركة تتكون عبر الأزمات. بالتالي، ورغم أن أساسها المفهومي قائم على الثبات، فهي في تغير دائم، سريع، أم بطيء، بعوامل ذاتية أو خارجية لا يهم. المهم هو أن عمق أي شعور بالهوية قضية نسبية في المطلق. وفكرة الجمود في الهوية، التي قادت اليسار التقليدي للخوض في مواجهة نظرية وسياسية بين الحرية والهوية، المواطنة والانتماء، الـ(نحن) والآخر، هي ابنة أحكام مسبقة وثنائيات تحتضر لم يعد لها من معنى إلا لتفسير واقع إيديولوجي نمطي صنعه المثقف والسياسي[١٣]. ويتحدث علماء السوسيولوجيا في العادة عن نوعين من الهوية هما:

- الهوية الاجتماعية.
- الهوية الذاتية (أو الشخصية)[١٤].

ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل، غير أنهما مترابطان بشكلٍ وثيق. ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك. وفي الوقت نفسه فإن هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين يشاركونها الخصائص نفسها. ومن الأمثلة على الهوية الاجتماعية: الطالب، الأم، المحامي، الآسيوي، الكاثوليكي، المتزوج وغيرها.

إن تعدد الهويات يعكس أبعاداً عدة من حياة الناس. وقد تكون التعددية في الهويات الاجتماعية مصدراً محتملاً للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان[١٥].

وعلى هذا فإن الهويات الاجتماعية تتضمن أبعاداً اجتماعية. فهي تعطي مؤشرات على أن الأفراد (متشابهون) مثلهم مثل غيرهم من الناس. والهويات المشتركة التي ترتكز على منظومة الأهداف والقيم والتجارب المشتركة تستطيع أن تشمل قاعدة مهمة للحركات الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك الحركات النسوية والبيئوية، ونقابات العمال وأنصار الحركات الأصولية الدينية أو الدنيوية أو الوطنية. ففي مثل هذه الحالات تتخذ الحركات من الهوية الاجتماعية المشتركة مرتكزاً ومصدراً قوياً لتوجهاتها وأنشطتها[١٦]. ولكن من أين تأتي هذه المشابهة بين الأفراد في المجتمعات البشرية ؟

إن كل المجتمعات البشرية، التي امتد وجودها في الزمان والمكان، تتميز بحدٍّ من الفهم المتبادل بين أعضائها shared understandings ، والذي ساعد البشر على أن يعيشوا سوياً، وعمل كقاعدة لإشباع الضرورات الحياتية لأعضاء المجتمع نفسه. وهذا يعني أن كل فرد من أفراد هذه المجتمع ليس من الضروري أن يشارك في المفاهيم الخاصة بالمجتمع والمتضمنة في الثقافة نفسها، ولكن الحرص في المشاركة أو عدمها لا ينفي كون بعض المفاهيم عامة، يتوجب على الأفراد كلهم المشاركة فيها، مع وجود مفاهيم قد لا يشترك فيها إلا بعض الأفراد[١٧].

وإذا ما كانت الهويات الاجتماعية دليلاً على تشابه الأفراد، فإن الهوية الذاتية (أو الشخصية تضع الحدود المميزة لنا بوصفنا أفراداً. وتشير الهوية الذاتية إلى عملية التنمية الذاتية التي نرسم من خلالها الملامح المميزة لأنفسنا ولعلاقتنا مع العالم حولنا. وتستمد فكرة الهوية الذاتية كثيراً من عناصرها في السوسيولوجيا من أعمال المدرسة التفاعلية الرمزية، إذ يسهم التفاوض المستمر بين الفرد والعالم الخارجي في رسم وإعادة تشكيل تصوره (تصورها) عن نفسه (نفسها)، كما يسهم التفاعل بين الذات والمجتمع في ربط العالمين الشخصي والفردي ببعضهما[١٨].

فالأدوار المتعددة والمتنوعة التي يؤديها الفرد في حياته الاجتماعية تلعب دوراً رئيساً في تشكيل هويته الفردية، إذ قد يكون أحدهم مثلاً أباً للأسرة وطالباً في الكلية، لكنه حالما يتخرج يصبح مهندساً، فتتحول هويته الذاتية تحولاً مهماً، وقد ينتخبه زملاؤه المهندسون رئيساً لنقابتهم فيلعب دوراً آخر... هكذا فإن الهوية الذاتية للفرد تتغير باستمرار فتضيف إليها ممارسة الحياة سمات

وتحذف أخرى. وفيما تعمل البيئة الثقافية والاجتماعية عملها في تشكيل الهوية الذاتية، فإن العامل أو الخيار الفردي يقوم بدور مركزي مهم في هذا المجال[١٩].

إن (سيرورة الحضارة) هي التعبير عما يدعى (سيرورة التفريد) التي تنتقل بالبشر من الأشكال الأولى لتمايز الجماعات على أساس روابط الدم والدين واللغة والتقاليد. وإن تبدو معطيات ما قبل الحضارة الغربية المعاصرة غير واضحة المعالم والدلالات، فإن مركزة السلطة - بحسب نوربرت إلياس- في دول من نمط جديد يفترض احتكار العنف الشرعي وجمع الضرائب من قبل أمراء صاروا رؤساء دول. سيجعلهم يبتكرون المراقبة الذاتية على النفس كوسيلة تضمن سلطانهم[٢٠].

وإذا ما تتبعنا التغيرات في مفهوم الهوية الذاتية في المجتمعات التقليدية والحديثة، لرأينا ابتعاداً عن العوامل الثابتة الموروثة التي كانت في الماضي توجه تكوين الهوية. وإذا كانت هوية المرء في الماضي تتأثر بصورة أساسية بانتمائه إلى جماعات اجتماعية عريضة، أو ترتبط بعوامل ذات صلة بالطبقة أو الأثنية أو الجنس، فإنها الآن قد غدت أقل استقراراً، وتعددت فيها الجوانب والأبعاد. كما أن عمليات النمو الحضري والتصنيع، فضلاً عن تفكك التشكيلات الاجتماعية السابقة قد عملت كلها على التقليل من آثار القواعد والتقاليد الموروثة. وأصبح الأفراد أكثر حراكاً من الوجهتين الاجتماعية والجغرافية. وأدى ذلك إلى تحرير الناس من الجماعات الكثيفة الترابط والمتجانسة نسبياً، والتي كانت الأنماط القيمية والسلوكية تتجدر وتتسلسل بصورة ثابتة فيها من جيل إلى جيل آخر. كما أسفر ذلك عن إفساح المجال لبروز مصادر أخرى لمعنى (الهوية)، لتلعب دوراً أكبر في رسم تصورات الناس عن هوياتهم[٢١].

من جهة أخرى، فقد يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى هكذا قد يتم التعبير عن الهوية في كثير من الأحيان بلغة الجنسية، وليست الجنسية وضعية سياسية قانونية فحسب، فهي كذلك كل ما نعتقد أنها خصائصنا الاجتماعية المميزة، السمات التي نتقاسمها مع المواطنين المماثلين[٢٢]، الشيء الذي يحيل على تزاوج غير واضح المعالم بين الروابط المحسوسة والخريطة السياسية والقانونية، بل والجغرافية للعالم، ما يضعنا أمام أحد أهم الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح على هامش علاقة العولمة بالهوية تتعلق بسؤال المكان، فهذا الأخير الذي ظل على امتداد عمر التركيبة السياسية التقليدية، ممثلة في الدول الوطنية، مكاناً مغلقاً على مجموعة من الفاعلين الحاضرين في علاقات تقوم وجهاً لوجه قد أصبح مجالاً كونياً مفتوحاً لتفاعلات أبعد من نطاقه المحدد، يدخل فيها أفراد غير موجودين بالمكان، وأحداث لا تحدث في المكان ذاته[٢٣].

إن الوظيفة الرئيسة للهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صياغة مشتركاتها العامة أو مجمل ثقافتها، بما ينسجم والمنطق العقدي والتاريخي لها. فاللغة مثلما هي العشيرة والقبيلة والأثنية والدين والطائفة، بل والدولة أساساً كلها عوامل تشكيل وصياغة وفبركة (أو إنتاج) لهويات امتلكت قوة التواجد على اختلاف الامتداد في الزمان والمكان. ولا يمكن الحديث عنها باعتبارها أنماط صافية للجماعات البشرية[٢٤].

ويمكننا أن نخرج مما سبق بإجابات عن الأسئلة التي تخص السمات العامة للهوية، أهمها:

١)إنها تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد في وجوده الاجتماعي، فالعراقيون كما شخص ذلك أستاذنا الكبير الدكتور الوردي يحملون شخصية ازدواجية، على الرغم من التوصيفات الأخرى المعروفة عنها، فهي شخصية صعبة المراس، صعبة الانقياد، شديدة الاعتداد بنفسها.

٢) أن شرطها يقوم على التناقض فهي (ثابتة) و(نابتة) بحسب التوصيف التراثي، أي أنها مستقرة وغير مستقرة في الوقت ذاته.

٣) تقوم على الانتماء المرتبط بوجود الإنسان وعليه فإنها تمثل عنصر اطمئنان للفرد والجماعة.

٤) لا يمكن تصورها إلا في التعدد. إذ إن محور الهوية قائم على وجود الآخر، ذلك أنه يجب أن يكون ثمة آخر

مميز (عني) حتى أعرفنـ(ـي) أو أشعر بـ (اختلافـي) عنه.... فوجود الآخر شرط لوجودي... إذ يجب أن يكون ثمة آخر.. بل إن تفاعلاً مع هذا الآخر يجب أن يحدث ويتواصل.

عليه فإن المشتركات العامة أو تلك التي تحظى بقبول عام هي ما يميز ماهية المجتمع أو الجماعة الاجتماعية وصيرورتها، أو بكلمة أخرى هويتها. والحق أننا يمكن أن نسأل وبدهشة وفقاً لهذه البديهية:

-هل هناك مجتمع عراقي ؟

المبحث الثالث: في الواقع الاجتماعي للهوية العراقية

أولاً: في واقع الاجتماع العراقي... ضياع الهوية

تضم الكثير من دول العالم سكاناً ينتمون إلى عدة مجموعات تتمايز عن بعضها من ناحية اللغة أوالدين أو الإثنية، إذ نادراً ما نجد في دولة مجتمعاً أحادي الدين واللغة. ويميل بعضهم إلى تسميتها (الدول المتعددة المجموعات)[٢٥] وقد يكون وضع هذه الدول أحياناً وضعاً مؤقتاً فقط، وذلك حين ينجم عن تزايد حركة الهجرة إليها من أنحاء مختلفة، فيسعى المهاجرون للانصهار كلياً في المجتمع الأكبر. وفي حالات أخرى، يكون وضع الدول (المتعددة المجموعات) مستمراً: فكل مجموعة ترفض الاندماج وتسعى للحفاظ على أصالتها. وهناك أمثلة عديدة تبيّن أن هذا لا يمنع من قيام أمم موحدة جداً، ومتكاملة بحيث يكون الشعور الوطني فيها حيّاً. إلاّ إن البنى السياسية في هذه الدول يجب أن تأخذ، بشكل عام، هذا الواقع بعين الاعتبار[٢٦].

وعلى الرغم من أن قلة من دول العالم تقوم في مجتمع أحادي العرق والدين والمذهب واللغة. إذ أن معظم دول العالم، على العكس من ذلك، تضم أقليات كبيرة، تتميز عن الأغلبية بأصولها أو بثقافتها أو بدياناتها[٢٧]. وفي أكثر من ثلثي دول العالم توجد هناك أقلية من هذا النوع تضم (٢٠ %) من السكان أو أكثر[٢٨]. وأمريكا وكندا وعدد آخر من دول أوربا الغربية، تبدو الأمثلة الأكثر وضوحاً في هذا الشأن. ولكن هذه الدول رسخّت منذ أمد بعيد مفاهيم الهوية الوطنية لدى أفرادها، ولم يعد هناك شك في انتماء هؤلاء الأفراد وولائهم لمجتمعهم الأكبر ودولتهم.

كما إن وجود أقلية دينية أو عرقية أوْ مذهبية لا يؤدي بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية. فهناك كما يرى غسان سلامة بحق: (أقليات نشطة سياسياً وأخرى مستكينة... أقليات، تسعى إلى الإبقاء على الشعور "الأقلياتي" وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي- السياسي)[٢٩].

ذلك أن شيوع حالة من الاستقرار رغم هذا التعدد والتنوع الاجتماعي، هو رهن بصياغة وتشكيل هوية وطنية اندماجية، ترى في الفرد، أيا كان انتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي، (مواطناً) متساوياً في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أخرى، تفترض الولاء للمجتمع، وهذا الولاء كما يشدد حليم بركات: (يقوم على الاقتناع، انطلاقا من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازناً بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات)[٣٠].

وتلعب الدولة الدور الرئيس في هذا المجال، فالدولة وعبر جهازها البيروقراطي الضخم من شأنها إتباع سياسات تشجع التعايش والاندماج[٣١]. إذ ظل سائداً لوقت طويل، وفقاً للمتغيرات السياسية، أن تفوق الحداثة هو أمر بديهي وميسور، وأنها ستُخرِج السمات التقليدية والعوامل الأزلية للتكوينات المجتمعية، ومن ثم ستحّل محلّها أسس عقلية ومشتركات المصلحة المشتركة التي تنهض عليها العلاقات الاجتماعية. وهكذا فإن الملامح الحديثة ستخمد الانتماءات الأثنية والدينية والطائفية. إذ ستتوحد هذه المجموعات (الأثنية والدينية والطائفية) في سياق أكثر شمولاً للدولة الوطنية الحديثة.

إذ أن مشاعر الولاء، التي كان يحس بها الأفراد في الماضي نحو العائلة، أو الجماعة الدينية، أو الطائفة أو الأثنية، قد انتقلت لصالح الدولة. ويجب أن تكتسب

الأخيرة (الدولة) سلطة معنوية تستطيع أن تسند بها بنيها المؤسساتية وتفوقها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأعلى. ولكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجياً جداً بحيث يصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول انه في لحظة محددة تغلبّت نزعة الولاء نحو الدولة والنزعة الوطنية[٣٢]. ويتم ذلك للدولة عبر آليتين أو مؤسستين، هما:

١)التعليم: على الرغم من أن تنظيم التعليم بجميع درجاته (العام والمجاني والتعليم العالي والمهني) يعتبر واجباً من واجبات الدولة، إلا أن هذا الواجب ذو طابع مزدوج: فهو يهدف بادئ ذي بدء إلى تأمين الثقافة العامة وإعطاء جميع الناس معرفة كاملة بقدر الإمكان بالعالم الذي يعيشون فيه، وبموارده، وثرواته، وقضاياه، وعليه من ثم تهيئة الفرد في المجتمع للقيام بعمله، وتهيئة اليد العاملة للقيام بأعمالها، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن التعليم يقوم بصياغة ثقافة موحدة لدى الأفراد من مختلف التكوينات الاجتماعية.

٢)الجيش: في الدول الحديثة تبدو المؤسسة العسكرية عادةً معملاً لصهر التكوينات المجتمعية المختلفة في ثقافة واحدة وشعور بالانتماء إلى هوية واحدة. فالجيش كما قيل ذات يوم ينبغي أن يكون فوق الميول والاتجاهات.

ولكن الدولة تتعرض أحيانا لتشوّهات خلقية خطيرة، فتقوم بإتباع سياسات تؤدي إلى حروب أهلية، إذ أن هناك دولاً عديدة في العالم لم تستكمل شروط تكوين الدولة التامة، بفعل عوامل محلية ودولية، وهناك دول مازالت حدودها لم تتطابق تماماً مع حدود الأمة المنضوية داخل حدودها[٣٣].

أو قد تتخلى الدولة عن مهمتها الأساسية وهي حلّ التناقضات التي يزخر بها المجتمع في إطار من الشفافية والحياء للتحول إلى فريق من فرقائه، فترتد بذلك عن أن تكون (دولة)، لتصبح مجرد هياكل وظيفتها الأولى والأخيرة، مركزة العنف أو تجميع أجهزة إنتاجه وإعادة توزيعها وتسويقها في كل مرة كأنها الشرعية القائمة التي لا تطالها المراجعة والنقد[٣٤]. فالدولة حين تدخل طرفاً في الصراع الاجتماعي بين مكونات المجتمع، يساء استعمالها نتيجة الحط من شأن المضامين المقررة لها، أو إفراغها أو تحريفها لجهة الانفراد بالسلطة واحتكارها.

كما إن علاقة الأقليات والجماعات التقليدية (طائفة أو عشيرة) بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقي وتؤثر سلبا على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغلة والمستغَلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يقوض فرص الاندماج الاجتماعي.

وبالعودة إلى العراق نؤكد أن طبيعة النسيج المجتمعي في العراق لا تشكل استثناءً لما هو سائد في المشرق العربي بل في الشرق عامة، حيث القاعدة هي التعدد الفسيفسائي، بتمظهرات بالغة التنوع والتعقيد لماهيات أثنية ودينية وطائفية[٣٥]. إذ من الواضح أن العراق يتكون من جماعات اجتماعية تتباين لغاتها وأثنياتها العرقية، وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لم تندمج بهوية واحدة. إن هذه الحقيقة تجعل الوضع التعددي في العراق أكثر تعقيداً، وينعكس سلباً على صعيد إعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

إن المشكلة التي يعاني منها المجتمع في العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهوية الوطنية، لا سيما أن هذه الجماعات تختلف ثقافياً وطائفياً وأثنياً ودينياً، وان بعضاً منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف[٣٦].

لقد تشكلت الهوية الوطنية المشوهة في عملية إعادة تكون خارجية للدولة والمجتمع أنجزها الاحتلال البريطاني للعراق، فكانت الهوية الوطنية في العراق، بل الدولة العراقية بالكامل وليدة ظروف تعسفية، وليست حالة طبيعية أنجزها المجتمع. وصار السؤال المركزي: كيف يمكن بلورة هوية سياسية وثقافية ضمن حدود خضعت

إما لإرادة موظفين من الدرجة الثانية في الإدارة الاستعمارية أو نتيجة لموازين قوى رجحت هذا الاتجاه أو ذاك. وحده الشعور الجماعي للمجتمع السياسي المتكون حديثاً آنذاك بالانتماء إلى قضية كبيرة واحدة كان وراء التماسك الضروري لإنجاز الاستقلال الأول، أو التخلص من إشكالية (الاستعمار المباشر)[٣٧].

ألا تبدو الدهشة في التساؤل عن وجود مجتمع عراقي بعد كل ما تقدم غير مبررةً إطلاقاً. فالمجتمع العراقي الراهن (هذا إذا ما استطعنا القول بوجود مثل هذا المجتمع) يبدو وهو يحافظ بحماس على بنيته الاجتماعية التقليدية التي لا تساير التحضر وتعارض التحديث، إذا ما لم يكن مفروضا بالقوة. فضلاً عن أنه منقسمٌ على نفسه انقسامات عدة يبدو كل واحد منها انقساماً مصيرياً. فهو متعدد دينياً على الرغم من أغلبية مُسلمة وأقليات غير مسلمة (من مسيحية ويهودية وصابئية وإيزيدية)، ومتعدد أثنياً على الرغم من غلبة الثقافة العربية عليه (بالإضافة إلى الأغلبية عربية هنالك أثنيات كردية وتركمانية وفارسية وأرمنية و.. ما إلى ذلك)، وهو متفرّع طائفياً في تعدده الديني، فالجماعة الإسلامية تضم أغلبية شيعية عربية ونسبة قليلة من الأكراد (الفيلية) والتركمان، بمقابل عدد لا يستهان به من السُنّة العرب والأكراد والتركمان. مثلما نجد أن الطوائف المسيحية عديدة هي الأخرى. وفي هذا الشأن نجد أن وصف فسيفساء mosaic هو الأقرب لتوصيف المجتمع في العراق.

وقد انقسمت جماعاته الثلاث الكبيرة (الشيعة) و(السنة) و(الأكراد) بشدة قبيل محاولة تكوين دولته الحديثة. فعندما دخلت القوات الإنكليزية المحتلة أرض العراق، فإن العراقيين الذين لم يكونوا قد تشكلوا في دولة تضمهم حتى ذلك الوقت، وبغض النظر عن عنصر اللغة، لم يتوحدوا أيضاً في مواجهة المضطهد. إذ قاوم (الشيعة) و(الكورد) الإنكليز، فيما هادن السنة. لكن مع تأسيس الدولة العراقية حدث انقسام واضح حيث أصبح كل واحد يعبر عن انتمائه لمجموعته. ومع ترسخ سلطة الدولة الراحلة تغير مشهد الاجتماع السياسي الذي بدأ يشعر بثقله (الشيعة) و(الكورد) فيما ظل (السنة) الأكثر تماهياً مع سلطة الدولة.

وفي سبق سوسيولوجي يتتبع أستاذنا الكبير (د. علي الوردي) انحلال الهويات الصغيرة، ومحاولة تشكيل الهوية العراقية خلال عام ١٩٢٠، عام الثورة التي اختلط فيها الوعي الجديد بالوعي القديم، النهب بالتمرد، والهياج بالثورة. لكن د. الوردي يرى أن الإنكليز فشلوا في أمرين:

الأول: التدخل في نظام التمثيل العشائري الطبيعي، وتحويله بقوة التعيينات الإدارية والنقود.

الثاني: فشلهم في اجتذاب انتلجنسيا[٣٨] المجتمع في تلك الحقبة: الملائية والأفندية. الأولون بحكم المكانة السامية للمعرفة الدينية، والثانون بحكم ثقافتهم السياسية الحديثة"[٣٩].

غير إن المعطى التاريخي يؤكد أن آليات الدمج أو مؤسساته لم تفعل فعلها الناجع، ذلك أن الدولة -التي أديرت من قبل أقلية تقليدية طائفية- حاولت فرض ثقافة الأقلية على الجماعات الاجتماعية الأخرى التي تشكل الغالبية من خلال اللجوء إلى أساليب التهميش والقهر والقمع. إن عمليات الدمج السياسي الجماعات الاجتماعية في العراق حصلت عن طريق القمع والاضطهاد وفرض هيمنة الأقلية على حساب الأكثرية، وذلك لأكثر من ثمانين عاماً من عمر الدولة العراقية الحديثة الراحلة.

ومن الواضح أن عملية تحقيق الوحدة الوطنية واجهت عقبات غاية في الصعوبة، ذلك أن الجماعات الاجتماعية العراقية التي تم إقصاؤها (الشيعة والكورد) والتي تشكل غالبية في مجتمع العراق، لم تتقبل بسهولة الأفكار التي كانت تفرض عليها من خلال النظام التعليمي للدولة، وذلك بعكس ما كان يتوقعه المنظرون التربويون العراقيون، الذين وضعوا أسس التعليم في العراق[٤٠].

فلم يتقبل الكورد فكرة العصرنة بصيغة (القومية العربية)، تحت سلطة مركزية، والتي كانت تتعارض مع طموحاتهم في ضمان إدارة ذاتية في مناطقهم، والتي

تضمن تحقيق طموحاتهم القومية والثقافية. كما أن الشيعة العرب الذين رفضوا الانصياع لتنميط المؤسسة التربوية، لم يكن رد فعلهم موجهاً ضد اللغة العربية أو الثقافة العربية، بل كان موجهاً ضد المفهوم الطائفي الذي تعاملت به معهم الأقلية السنية الحاكمة[٤١].

إن المؤسسة التربوية (التعليمية) في العراق تميزت بالعنصرية والطائفية. فوضع الأكراد مثلما هو وضع الشيعة لم يتميز، على الأقل تحت حكم فيصل، فقط بالتمثيل الضعيف في وظائف الدولة الهامة، بل أيضاً بكونهم معرضين لنوع من (المكافحة الثقافية) التي يعد (ساطع الحصري) المحرض الرئيس عليها[٤٢].

كما إن التعليم الذي بدا أنه ينمو باطراد بحسب الإحصاءات منذ نشأة الدولة الحديثة في العراق، كان في الواقع ينمو بشكل مشوه. فقد كان التعليم والثقافة هما أول ضحايا السلطة في الدولة العراقية. ومنذ أن استولى البعث على السلطة فقد بدأ بتسطيح الثقافة وتصفية جميع المثقفين داخل العراق، مثلما أدخل الكثير من أساتذة الجامعات السجون والمعتقلات، لتبدأ بعد ذلك سياسة (التبعيث) في الجامعات.

وقد ظلت المؤسسة التعليمية والتربوية تحفل بمثل هذا التمييز الديني والطائفي في العراق الجمهوري - ما عدا في سنواته الأولى[٤٣]- حتى سقوط الدولة الحديثة بالاحتلال الأمريكي. فذهبت معظم المناصب والإدارات والزمالات والإيفادات في وزارة التعليم العالي إلى أعوان النظام من أبناء الطائفة السنية فحسب[٤٤].

وتعتقد ليورا لوتيتز[٤٥]، إن عدم حماسة الشيعة والكورد للشعارات القومية المتعصبة يؤدي إلى الاستنتاج بأن المنهج التعليمي في العراق ذي التوجهات القومية العربية (التي روّج لها في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين المدرسون السوريون والفلسطينيون الذين كانوا يعملون في الحقل التعليمي في العراق) ومن ثم الفكر البعثي، قد وقف عائقاً أمام بناء ثقافة موحدة للدولة الجديدة[٤٦].

أما على مستوى الجيش فقد ظلت هيمنة السنة على المراتب العليا في الجيش تحول دون أن تقوم المؤسسة العسكرية بتأدية دورها المفترض في وحدة المجتمع وتحقيق هويته الوطنية. وقد درس أحد الباحثين[٤٧] تكوين الفئة العليا من الجيش العراقي من خلال عينة واسعة تضمّ (٦١) ضابطاً كبيراً كانوا في الجيش النظامي عشية انقلاب ١٩٣٦. والصورة المتأتية عن العينة تشير في الواقع إلى ضيق واضح في المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الضباط. ذلك أن (٩٥%) منهم كانوا من المسلمين السنّة، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك أكثر من (٤٦%) من المجتمع. وكان (٦٧%) من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضمّ أكثر من (٨%) من سكان العراق. وكان (٨٢ %) قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه على الرغم من انقضاء (١٦) عاماً آنذاك على تأسيس الجيش العراقي[٤٨].

وتعطي هذه الأرقام صورة عن مدى التشابه في الهوية النخبتين المدنية والعسكرية آنذاك، كما تشير أيضاً إلى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية. فالمؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي، إن جاز القول، وكان دورها فيما بعد مواجهته[٤٩].

وسيتضح دور الجيش في اللعبة السياسية الداخلية في مبادرة علماء الشيعة، وأيضاً بعض شيوخ الأكراد وقادتهم لرفض التجنيد الإجباري. فليس من الصدف فعلاً أن يُستعمَل الجيش بعدها لضرب عصيان الشيخ (محمود الحفيد) في منطقة السليمانية، ثم لضرب محاولات الآشوريين الانفصالية، ثم أخيراً لضرب انتفاضة العشائر في الفرات الأوسط في عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦[٥٠].

وهكذا فشلت الآليتين أو المؤسستين التعليمية والعسكرية في تحقيق الوحدة الوطنية ومن ثم إنجاز الهوية العراقية، بسبب رد الفعل الذي خلقته لدى أكثرية أطياف المجتمع في العراق[٥١]. إذ إن نمط التنظيم الاجتماعي/الديني داخل كل جماعة من الجماعات العراقية كان له تأثير كبير في تحديد اطر النشاطات السياسية

لأفرادها، وكذلك قادتهم في مواجهاتهم مع الحكومة دفاعاً عن القيم الجماعية لتلك الجماعات.

وبالنتيجة، يمكن القول انه في ظل الدولة العراقية الريعية، انتظمت العشيرة والطائفة والأثنية فيما يشبه الهرم تقف الدولة التي شخصنت في الغالب، على رأسه، فيما يحصل الآخرون على مزايا ومكافآت، أو عقوبات أو حرمان، وذلك بناء على قربهم أو بعدهم عن النظام. وقد ساهم هذا البناء، إضافة إلى الأوضاع التسلطية، في فقدان الدولة لشرعيتها.

وعلى الرغم من أن أحداً من العراقيين لا يختلف - في الظاهر على الأقل - حول ضرورة الوحدة بين أفراد المجتمع في العراق، ولكن الاختلاف هو على (الطريق) المؤدي لهذه الوحدة، فهل إن طريق الوحدة المطلوبة يمر عبر إقصاء كل حالات التنوع والتعدد الطبيعية والتاريخية المتوفرة في الواقع العراقي، وعبر القفز على تلك الحالات والحقائق التاريخية، وتجاهلها، وذلك وفق منظور أن الوحدة تعني التوحد القسري القائم على نفي كل أشكال التعدد والتنوع الطبيعية والتاريخية المتوفرة في مجتمع العراق... فعلى الرغم من أن الدولة العراقية الراحلة استخدمت كل أساليب القمع والاضطهاد في سبيل محاربة حقائق التنوع والتعدد الموجودة، فإن ذلك لم يحقق وحدة المجتمع في العراق، وكما هو جلي فيما يحدث من تشظي وانقسام الآن[٥٢].

إن الانتقال من ولاء إلى آخر بدون الحرية التي ترتبط بالوعي والفهم، لا يؤهل الأفراد لمواجهة مشاكل العصر ولا التحرر من ربقة الدكتاتورية ولا من ثقافتها. إن العمل من أجل احترام حق الغير في الاختلاف في الرأي وفي مشاعر الانتماء، والتعامل على أسس الكفاءة وليس المحاصصة... وبعيداً عن استئثار الأكثرية بالمشهد بكامله... هي المباديء التي من شأنها أن تزيد من فاعلية التماسك الاجتماعي والولاء للدولة والوطن. أما التعالي على الغير ونعت الآخر بما يكره في انتماءاته المتعددة، فهو بذرة الشقاق بين مختلف التكوينات الاجتماعية[٥٣].

استناداً إلى ما سبق، هل يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن وجود مجتمع عراقي (واحد) ؟ أو أن الحال، وكما رأينا، هو مجتمع (موحَّد) - إذ يشير التشديد إلى تصعيد الفعل بالقوة لا بالإرادة - أي إنه موحدٌ بالقوة في اجتماعه السياسي. وهنا يصبح لزاماً أن نسأل:

- حتى متى يبقى فعل توحد المجتمع في العراق محكوماً بالقوة ؟؟

ثانياً: في محاولة تأصيل الهوية

خلاصة القول... أنه في خضم الانشغال القائم ببناء الدولة القادمة، يبدو التساؤل عن مدى نجاح جهود بناء الدولة القادمة أو فشلها في بناء هوية وطنية واحدة لجميع العراقيين من مختلف التكوينات الاجتماعية غايةً في الأهمية، ذلك أن الإجابة عنه هي التي سوف تحدد مدى وحدة المجتمع في العراق.

ذلك أن ما هو قائم من عوامل الوحدة على مستوى الاجتماع السياسي الآن، يُظهر لنا ويبين مدى هشاشة الفكرة القائلة بوجود مجتمع سياسي واحد في العراق، فإن ما نحاول بحثه هو عوامل الوحدة على مستوى الاجتماع الثقافي. ولبحث هذه القضية من وجهة نظر السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، نطرح بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون الإجابة عنها أساساً ومرتكزاً لحلّ هذه القضية:

ما الذي يجمع بين الأكراد من أبناء مدينة السليمانية بسكان الجبايش في الأهوار مثلاً ؟ أو ما الذي يجمع بين الأرمني في بغداد والعربي في الفلوجة والتركماني في طوزخورماتو ؟ هل هي اللغة أو الإثنية أو الطائفة أو الدين ؟ وإذا ما شئنا أن يأخذ التساؤل مداه الأوسع فلنطرحه بالوضوح الآتي: ما الذي يجمع بين الجماعات الاجتماعية أو المجتمعات المحلية في العراق ؟

- وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي علينا تسليط الضوء على المشتركات الثقافية للمجتمع في العراق. إذ إن هذا المجتمع، هو الأكثر تنوعاً على مستوى الانتماء الثقافي أثنياً (هناك العرب والأكراد والتركمان والأرمن و.. ما إلى

ذلك) ودينياً (هناك المسلمون والمسيح والصابئة والايزيدية و.. ما إلى ذلك) وطائفياً (هناك انقسام حاد في الجماعة الإسلامية بين الشيعة والسنة، مثلما أن هناك أكثر من طائفة مسيحية كالنساطرة والآرثوذكس والكاثوليك أو باللهجة العراقية الآثوريين والسريان والكلدان). وبناءً على هذه الحقيقة، فإن لا شيء تقريباً يجمع بين هؤلاء الأفراد. إذ أن هناك اختلافاً كاملاً على مستوى اللغة أو الأثنية أو الطائفة أوالدين.

إن هذه المعطيات هي معطيات واقعية، حتى وإن كانت الدولة الراحلة قد أغفلتها بشكل كبير ولعوامل كثيرة، لم يكن الاهتمام ببناء هوية عراقية موحدة أحدها. ذلك إنّ وحدة المجتمع وتماسكه، تنجز بإلغاء كافة مظاهر التمييز والتفرقة القومية والدينية والطائفية والسياسية، واعتبار كُل أفراد المجتمع سواسية في الحقوق والواجبات، وتعميق وترسيخ أُسس المشاركة الحقيقية الكاملة للمواطنين في إدارة الدولة، وبالسعي للقضاء على الفجوة بين الدولة والمجتمع من خلال الانبثاق الطبيعي للدولة والسلطة من رَحم المجتمع ذاته، وبالتفاني لتطبيق السياسات العادلة والمتوازنة الهادفة لخدمة الاجتماع السياسي والثقافي في المجتمع.

يشير يورغن هابرماس، الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني، إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيسي في أزمة الهوية، الذي يعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي، من الداخل، أي من الذات أولا ومن الآخر ثانيا، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لان هناك علاقة جدلية بينهما. وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وان نبدأ أولاً من (الأنا) لان الانشغال (بالآخر) دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر[٥٤].

ولكن هل عملت الدولة الراحلة في العراق على توحيد المجتمع وزيادة تماسكه عبر ترسيخ مفهوم الهوية العراقية، بل لخدمة الوجود العراقي برمته، مما ينفي أي شعور بالتمييز وأي مُبرر للانقسام المجتمعي؟

- وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أن نتذكر بعضاً من حقائق التعامل السياسي مع وحدة المجتمع في العراق وتماسكه، لنقول أنه إذا كان فيصل الأول قد عمل جاهداً في سبيل صهر التنوع الأثني والديني والطائفي في مجتمع العراق والخروج بالـ (الهوية العراقية) والعمل على زيادة لُحمة المجتمع في العراق، وبما يعزز من وحدته وتماسكه وذلك من خلال تبني إصلاحات في توجهات الدولة نحو معالجة العنصرية الإثنية والدينية والطائفية السياسية والتي أضرّت بالنسيج المجتمعي. فإن من أتى بعده من الملوك لم يجتهدوا لكي يكملوا مسيرته. فكان الملك غازي متطرفاً في ميوله الإثنية العربية مما جلب عليه نقمة الأكراد، وهذا ما يبدو واضحاً في محاولة بكر صدقي الانقلابية. أما الوصي عبد الإله وعلى الرغم أن سياسته تميزت بمهادنة الإنكليز، فإنه يؤخذ عليه تأليب المجتمع ضد المؤسسة العسكرية. فيما لم يتسن رؤية ما كان سيفعله الملك الشاب فيصل الثاني، الذي لم تُعرف ما هي ميوله وتوجهاته.

أما في العهد الجمهوري، فإنه وما عدا الأشهر الأولى بعد تموز ١٩٥٨، فإن أية محاولات جادة لدمج المجتمع في العراق في بوتقة الهوية (العراقية) لم تقم، بل إن الدولة الراحلة، وبخاصة في مرحلة حكم البعث، عملت على تبني المشاريع الإثنية الشوفينية والطائفية الفقيتة، فترك ذلك شعوراً بالاغتراب عن الدولة الراحلة لدى غالبية أفراد المجتمع.

أما (التوتاليتارية) البعثية والدكتاتورية الصدامية فإنها دمرت المجتمع المدني بلا رأفة، وشخصنت بصورة تامة فكرة الدولة، وسحقت بقسوة لا مثيل لها المضمون الاجتماعي والسياسي والحقوقي للهوية الوطنية. وأصبح من الصعب الآن تحديد ماهية العراقي، ومن هو العربي والكردي والتركماني والكلداني – الآشوري ؟ ومن هو الشيوعي والشيعي ؟ ومن هو الديني والدنيوي ؟ ومن هو الإسلامي وغير الإسلامي ؟ ومن هو السني الوهابي والشيعي الجعفري ؟ وهي ظاهرة تعكس في الواقع صعوبة تحديد العراقي. فالسؤال الأكثر جوهرية الآن

بالنسبة للعراق ومعاصرة المستقبل فيه يقوم في تحديد ماهية العراقي، فهي القاعدة التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي والثقافة البديلة[٥٥].

هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى يمكننا طرح تساؤل آخر بنفس المعنى هو:

- هل اجتهدت الدولة الراحلة في العراق على توحيد المجتمع وزيادة تماسكه عبر تفعيل مفهوم المواطنة؟

- إن الدولة الحديثة تعتبر أن لها السيادة المطلقة داخل حدودها، وان أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل تلك الحدود الجغرافية. لكن ومن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها فقد نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٥٦].

والمواطنة بهذا المفهوم تختلف عن الأخوة الدينية. فالمسلم أخ المسلم، ويرتبط معه بروابط معنوية فوق الزمان والمكان، أما المواطنة Citizenshipفهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معينين (أي جغرافية محددة). وتشكل المواطنة إحدى الأسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون. فالمواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والدينية، والطائفية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة، فليس من غير الغريب أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة من البنى القانونية، والمفاهيم الاجتماعية التي تشترط المساواة في الحقوق والواجبات[٥٧].

وعليه، فإن من الضروري أن نعي أن العمل على تحقيق (دولة المؤسسات) و(مجتمع القانون) هما أول عوامل توحيد الدولة العراقية وأول عوامل قوتها. كما أن فصل الدين عن الحكم (وليس عن الدولة، كما هو شائع، فالدولة العراقية تدين وفقاً لدستورها الدائم بالإسلام) في العراق هو أهم عوامل توحيد العراقيين. فكما يبدو واضحاً أن الدين الإسلامي لم يكن عامل توحيد لأعضاء الجماعة الإسلامية في العراق نفسها، فما بالك بين أعضاء هذه الجماعة والجماعات الدينية الأخرى، كالمسيح والصابئة والإيزيدية. وهنا لا موجب للتأكيد على أن تصور امتلاك الحقيقة هو أول طرق الجمود المعرفي (الدوغما Dogma)، وليس أكثر من الطائفة والدين والأثنية من يعمل على بناء هذا التصور الدوغماتي (الجامد) لدى الفرد بأنه على صواب وأنّ الآخرين من باقي الطوائف والديانات جميعاً على خطأ !!

فإذا ما أردنا بناء وطن التسامح والمحبة فمن الضروري العمل بروح الفريق بين شركاء الوطن الواحد... فهذا الوطن للعراقيين جميعاً.... لذا ينبغي علينا الابتعاد عن التعامل مع شركاء الوطن بمنظورات ضيقة (طائفية ودينية وأثنية)! مثلما ينبغي الابتعاد عن التعامل مع شركاء الوطن بمعايير الكفر والإيمان... ومعايير الحلال والحرام... ولنجعل من (المواطنة) منظورنا في التعامل مع شركائنا في الوطن... ولـيكن حب الوطن والإخلاص في العمل والصدق في التعامل مع الآخرين، هو أهم شروط مواطنتنا.

فلا ينبغي لأي واحد منا أن يحترم الفاسد أو المختلس أو غير المخلص لأنه من طائفته أو دينه، بل نتمنى أن يكون واضحاً لكل واحد منّا أن نحسب ونقدر من يخدم الوطن وأبناء هذا الوطن بإخلاص سنياً كان أم شيعياً، مسلماً كان أم مسيحياً، صابئياً كان أم إيزيدياً !! ... هذا فيما ينبغي أن يكون، مما يتيح لنا أن نحاول الإجابة من مجموعة خيارات عن سؤال: من نحن؟

- فغالبية من يسكن العراق هم (عرب) و(أكراد)... إن من أسهل الأمور وأكثرها راحةً للفرد (رجلاً كان أو امرأة) أن يقول أنا عربي (ة) أو أنا كردي (ة)، "فيتماهى والحالة هذه بهوية اجتماعية (سوسيولوجية) موروثة ويكفي نفسه عناء البحث"، كما يقول الأستاذ حسن قبيسي، ويضيف "إذ إنني لا أخالك تعول أهمية كبيرة على

التماهي بالتيارات الفكرية أو الايديولوجية الأخرى التي عرفتها هذه المنطقة في أزمنتها القديمة أو الحديثة"[٥٨].

لكن لا أخال أن أحدا ما زال يعتقد أن هناك قوماً عرباً حافظوا على نقاوتهم كعنصر أو كعرق عبر كل هذه العصور وبعد كل هذا الاختلاط الذي شهدته المنطقة (العربية) ولابد من تسمية- بين أعراق وشعوب وجماعات شتى، كما يذكر الأستاذ قبيسي. الذي يضيف "بل الأصح أن يقال أن أولئك العرب الذين انتشروا في المنطقة- وعلى افتراض أنهم يشكلون عرقاً واحداً- قد تلاقحوا وذابوا في خضم خليط من الشعوب. فلا معنى لأن يتحدث المرء عن عرب ما، رغم علمه مثلاً أن خلفاء الدولة العربية في عصرها الذهبي - العباسي- لم يكن بينهم إلا ثلاثة فقط ممن كانت أمهاتهم عربيات. أما سائر الباقين أي الأكثرية الساحقة- فقد كانت أمهاتهم (سراري) روميات أو تركيات أو فارسيات.. الخ"[٥٩].

كما إن العراقيين العرب لا يتحدثون العربية الفصحى، بل لهجات منها !! على الرغم أنهم يتفاخرون أنهم سليلو الحضارة العربية. إذ كان من شأن الاختلاط الذي أنتجته الغزوات أو الفتوحات الإسلامية أن لم يبق ، كما يذكر الأستاذ قبيسي، من سؤدد العرب ــ باستثناء السلطة ــ إلا لغتهم التي سادت وطغت على سائر اللغات، لكن العربية نفسها ما لبثت أن ساهم في تقعيدها أناس لم يكونوا عرباً فادخلوا في نحوا اللغة العربية قواعد تنتمي إلى بنية لغتهم الأم وطعموها بالألفاظ الدخيلة. فالثقافة العربية بما فيها مجمل السلوك المُعاش من عادات وتقاليد ولباس ومسكن ومأكل وشعائر..ألخ، فقد كانت هي الأخرى من صنع شعوب شتى[٦٠].

وما ينطبق على العرب يصدق قوله على الأكراد. فالأكراد يسكنون في القسم الشمالي الشرقي من العراق، وكذلك في الأقسام الغربية من بلاد إيران، ويؤلف جميعهم كرد الجنوب (بهادان) فيما يسكن كرد الشمال (سوران) المناطق الشمالية من العراق والمناطق الشرقية من تركيا[٦١]. لا تزال لا تجمعهم لغةً واحدة، فالأكراد يتكلمون لغتين هما البهادانية والسورانية.

أما عن الإسلام فإن معظم من يسكن العراق هم من المسلمين... لكن الجماعة الإسلامية تنقسم إلى طوائف متنافرة، أثبتت أن التناثر يمكن أن يكون مصدراً للتوتر، بل وحتى للحرب الأهلية !!!.

خاتمة:

في المهزلة العراقية ما بعد التاسع من أبريل ٢٠٠٣، عملت أمريكا على بناء ثلاث كانتونات (موحدة تماماً !!)... أحد هذه الكانتونات الثلاثة يضم الأكراد، وآخر يضم الشيعة، وثالث يضم السنة... وكأن هناك عودة لتاريخ ليس ببعيد... واستذكار للولايات العثمانية الثلاث: بغداد والموصل والبصرة...

في عالم أنهى أوهام الشرنمة بين المكان والدين، وتوجه نحو المعرفة العابرة للحدود، لم تعد الهوية سوى أسطورة تحتمي بها بعض الجماعات التي أضحت خارج التاريخ. فمهما تمادى فكر الهويات بتوسيعه رقعة التبرير والبلاغة فانه لا يعدو أكثر من عقل الكانتونات والمحميات التي توشك على الانقراض والعزلة فالضمور والموت، وتلك إحدى سمات الجماعات المتخلفة التي خلقت للهويات كمن يهرب نحو موته هروباً من موته[٦٢].

لقد كان مبدأ المحاصصة الطائفية والأثنية الرصاصة الأولى التي وجهتها إدارة الاحتلال الأمريكي إلى الهوية العراقية. هذا المبدأ الذي أقره الحاكم المدني سيء الصيت (بول بريمر) أثناء تكوينه لما دعاه بـ (مجلس الحكم) سيستمر أمداً طويلاً يحكم المؤسسة السياسية. وفي ظل هذا التشظي والبؤس الذي يعيشه المشهد السياسي والاجتماعي ينبغي أن نتساءل:

- هل إن وجوداً للعراق الحالي سيبقى ممكناً أم إننا مقبلون على إعادة تشكيل للعراق وفقاً لكانتونات الاحتلال الفيدرالية؟

الهوامش:

---

[١] المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٨٦، ص ٨٧٥.

(٢) محمد محفوظ: الهوية وأسئلة الراهن، جريدة الرياض السعودية، http://www.alriyadh.com/2001/08/07/article31874_s.html

(٣) إبراهيم الحيدري: إعادة إنتاج الهوية العراقية... محاولة أولية لمعرفة الذات ونقدها، مقالة في موقع فضائية الفيحاء، http://www.alfayhaa.tv/main/showart.php?artID=106&catID=3

(٤) نفسه

(٥) بارميندس تلميذ اكسينوفانس، التحق بأثينا، له فلسفة خاصة في الوجود: حقيقته ووحدته واستمراره. توفي سنة ٤٥٠ قبل الميلاد. (إلياس بلكا: كاترين هالبيرن: مفهوم الهوية: تاريخه وإشكالاته، موقع مجلة الكلمة، العدد (٤٦) السنة العاشرة، شتاء ٢٠٠٥، http://kalema.net/v1/index.php?rpt=587&art

(٦) نفسه

(٧) نفسه

(٨) عزيز مشواط: إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٨ أيلول ٢٠٠٥

(٩) خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي، مساهمة في نقد الحوار الديني بين الإسلام والمسيحية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧، ص٥

(١٠) عبد الرحيم العطري: الحاجة إلى السؤال السوسيولوجي، موقع مجلة دروب، ٩ أبريل ٢٠٠٦، http://www.doroob.com/?p=7151

(١١) إيليا حريق: التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥١)، يناير ٢٠٠٠، ص ٢٨.

(١٢) هيثم مناع: صناعة الهوية بين الثقافة والأسطورة والحقوق، فصل من كتاب المفكر العربي هيثم مناع الجديد: أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، صدر في سبتمبر ٢٠٠٥ عن دار الأهالي والمؤسسة العربية الأوربية للنشر واللجنة العربية لحقوق الإنسان، موقع http://www.achr.nu/art.٥٩htm

(١٣) هيثم مناع: المصدر السابق

(١٤) أنتوني جيدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، ٢٠٠٥، ص ٩٠

(١٥) نفسه، ص ٩٠

(١٦) نفسه، ص ٩١

(١٧) متعب مناف جاسم: الثقافة والبناء الاجتماعي والشخصية في ضوء عوامل التحريك والتركيد السلوكية، بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد (٢٩)، ١٩٨١، ص٣

(١٨) أنتوني جيدنز: المصدر السابق، ص ٩١

(١٩) نفسه، ص ٩١

(٢٠) هيثم مناع: المصدر السابق

(٢١) نفسه، ص ٩١

(٢٢) مايك كرانغ: الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥

(٢٣) أحمد زايد: عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، الكويت، عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٢، تموز - أيلول ٢٠٠٥.

(٢٤) هيثم مناع: المصدر السابق.

(٢٥) الحالة الأكثر بروزاً في هذا الصدد هي الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر حيث قدم أناس من كل أطراف العالم ليتحدوا ضمن بوتقة المجتمع

الأمريكي. إلاّ إن الانصهار لم يكن كلياً بالنسبة للعروق الملونة (وكذلك بالنسبة للإيطاليين والايرلنديين واليهود) الذين يشكلون مجموعات خاصة متماسكة تلعب غالباً دوراً كبيراً في الحياة السياسية. وقد لوحظت من جهة أخرى بعض الظواهر السياسية في مختلف مراحل الانصهار هذا، فبعد الحصول على الجنسية الأمريكية كان الأمريكيون الجدد يظهرون غالباً لدى أبنائهم مشاعر أثنية عدوانية تترجم إرادتهم (بالتأمرك) (محمد فايز عبد أسعيد: الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣، ص ٩٠)

(٢٦) محمد فايز عبد أسعيد: الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣، ص ٩١

(٢٧) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩، ص ٧١

(٢٨) محمد فايز عبد أسعيد: المصدر السابق، ص ٩٠

(٢٩) غسان سلامة: المصدر السابق، ص ٧٢

(٣٠) نفسه، ص ٧٢

(٣١) غسان سلامة (إعداد): الديمقراطية كأداة للسلم المدني، ورقة مقدمة إلى ديمقراطية بدون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداسيوني اينى انريكو ماتيي Fondazione Eni Enrico Mattel"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ط١، ص١١٣

(٣٢) جوزيف شترابر: الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢، ص ١٤

(٣٣) فؤاد إبراهيم: دور الدولة- أزمة التعايش الداخلي، موقع شؤون سعودية الالكتروني:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22/article07.htm

(٣٤) سهيل سامي نادر: نقد الدولة العراقية، بغداد، صحيفة المدى، العدد (٢)، ١٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٣

(٣٥) علاء اللامي: الظاهرة الطائفية الدينية في العالم العربي.. العراق أنموذجاً، موقع كتابات، http://www.kitabat.com/drasat_3.htm

(٣٦) جواد كاظم البيضاني: بناء الهوية الوطنية، مقالة في موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23197

(٣٧) محمد خاتمي: مطالعات في الدين والإسلام والعصر، بيروت، دار الجديد، طبعة ثالثة، ١٩٩٩، ص ٦٩.

(٣٨) يعبرّ عنها في الكتابات باللغة العربية بالفئة المثقفة أو المثقفين، أما في اللغات الأوربية فهي Intelligentsia وهي أسم مصدر والصفة منها هي Intellectual، وأصل الكلمتين معاً هو Intellect بمعنى عقل أو ذهن، مثلما تشير الكلمة إلى المخ والذكاء أو قوة الإدراك والفهم، ومن ثم فإن الصفة منها تعني العاقل المتفهم، وتطلق على الرجل الذي يحسن التفكير، ومن ثم تطلق على أهل الفكر أو على فئة من فئات المجتمع تتمثل سماتها البارزة باستعدادها الفكري والعقلي (محمود محمد كسبر: التاريخ بين السياسة والاجتماع، رؤية سوسيولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٠).

(٣٩) فالح عبد الجبار: سوسيولوجيا البداوة والمجتمع العراقي (٢-٣)، الحوار المتمدن، العدد ١٢٥٩ في ٢٠٠٥/٨/٢٣ .

(٤٠) هادي حسن عليوي: ليورا لوكيتز: البحث عن الهوية الوطنية... شخصيات إستراتيجية، موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23196

(٤١) نفسه

(٤٢) للمزيد عن ساطع الحصري راجع (فرهاد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي، أنموذج الشيعة في العراق، لندن، دار السلام، ١٩٩٦، ص (١٣٤- ١٢٨)، حسن علوي: الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤-١٩٩٠)، لندن، دار الثقافة، ط٢، ١٩٩٠، ص (٢٩٩-٣٠٢).

(٤٣) ففي عهد زعيم انقلاب ١٩٥٨، خفّت حدة هذا التمييز، فأسندت رئاسة جامعة بغداد مثلاً إلى الأستاذ عبد الجبار عبد الله وهو صابئي.

(٤٤) حتى وصفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأوساط المثقفة الشيعية بأنها (وزارة التعليم العالي والبحث الدوري) (ملاحظة للباحث).

(٤٥) ليورا لوكيتز واحدة من أبرز الباحثات في الشأن العراقي، حتى أن أطروحتها للدكتوراه، التي أجازتها بامتياز جامعة هارفارد الأمريكية عام ١٩٩٢، كانت بعنوان:((العراق.. والبحث عن الهوية الوطنية)) راجع [هادي حسن عليوي: ليورا لوكيتز، مصدر سابق]

(٤٦) نفسه

(٤٧) محمد طربوش، نقلاً عن (غسان سلامة: الدولة والمجتمع في ...، مصدر سابق، ص ١٤٨)

(٤٨) غسان سلامة: المجتمع والدولة في..، مصدر سابق، ص ١٥٠

(٤٩) نفسه، ص ١٤٧

(٥٠) عندما اندلع عصيان القبائل عام ١٩٣٥، طلب من الجيش مجدداً أن يتدخل، وهو سيطيع الأوامر فعلاً، ولكن بعد تردد. هذا التردد برره رئيس الأركان بصورة تتركز حصراً في ميزان القوى الداخلي في العراق وموقع الجيش منه، إن يدل على شيء فعلى أن المهام الداخلية للجيش كانت واضحة، وكان له أن يراقب ميزان القوى، وكان له تحليل سياسي خاص لهذا الميزان، لن يلبث أن يتحول إلى دور فاعل لا إلى تحليل فحسب. (غسان سلامة: المجتمع والدولة في..، مصدر سابق، ص ١٥٠)

(٥١) هادي حسن عليوي: المصدر السابق

(٥٢) محمد محفوظ: الهوية بين ضرورات الذات وتطورات العصر، موقع مجلة الكلمة، العدد السابع، السنة الثانية، ربيع ١٩٩٥، http://kalema.net/v1/index.php?rpt=726&art

(٥٣) إيليا حريق: المصدر السابق، ص ٢٩

(٥٤) إبراهيم الحيدري: المصدر السابق

(٥٥) ميثم الجنابي: الهوية العراقية وآفاق البديل الديمقراطي، موقع الثقافة الجديدة، http://www.althakafaaljadeda.com/314/maytham-aljanabi.htm

(٥٦) منصور الجمري: المواطنة الفاعلة، http://www.balagh.com/mosoa/ejtma/1k1ebntm.htm

(٥٧) محسن أبو رمضان: المواطنة هي الوعاء الحقوقي للتسامح، <http://www.alkhaleej.com>

(٥٨) حسن قبيسي: المتن والهامش، تمارين على الكتابة الناسوتية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧، ص ٢٣٣

(٥٩) نفسه،، ص ٢٣٣

(٦٠) نفسه،، ص ٢٣٣

(٦١) طه الهاشمي: جغرافية العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٣٦، ط٢، ص ٨٨

(٦٢) أمير الدراجي: الوطنيات الدينية والملاذ الآمن... أقباط مصر وشيعة العراق(٢/١)، موقع الحوار المتمدن، العدد ١٥٣١ في ٢٥/٤ / ٢٠٠٦.

المراجع والمصادر

الكتب

١) أنتوني جيدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، ٢٠٠٥

٢) جوزيف شترابر: الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢
٣) حسن علوي: الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤-١٩٩٠)، قم، دار الثقافة، ط٢، ١٩٩٠
٤) حسن قبيسي: المتن والهامش، تمارين على الكتابة الناسوتية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧
٥) خليل أحمد خليل: سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي، مساهمة في نقد الحوار الديني بين الإسلام والمسيحية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٧
٦) طه الهاشمي: جغرافية العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ط٢، ١٩٣٦
٧) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٩
٨) فرهاد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي، أنموذج الشيعة في العراق، لندن، دار اللام، ١٩٩٦
٩) مايك كرانغ: الجغرافيا الثقافية، أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥
١٠) محمد خاتمي: مطالعات في الدين والإسلام والعصر، بيروت، دار الجديد، ط ٣، ١٩٩٩
١١) محمد فايز عبد أسعيد: الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣
١٢) محمود محمد كسبر: التاريخ بين السياسة والاجتماع، رؤية سوسيولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧
١٣) المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٨٦

الدوريات

١) أحمد زايد: عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، الكويت، عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٢، تموز - أيلول ٢٠٠٥
٢) إيليا حريق: التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، بيروت، المستقبل العربي (دورية)، العدد (٢٥١)، يناير ٢٠٠٠
٣) سهيل سامي نادر: نقد الدولة العراقية، بغداد، صحيفة المدى، العدد (٢)، ١٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٣
٤) عزيز مشواط: إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٨ أيلول ٢٠٠٥
٥) غسان سلامة (إعداد): الديمقراطية كأداة للسلم المدني، ورقة مقدمة إلى ديمقراطية بدون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداسيوني اينيي انريكو ماتيي Fondazione Eni Enrico Mattei"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، ط١
٦) متعب مناف جاسم: الثقافة والبناء الاجتماعي والشخصية في ضوء عوامل التجريك والتركيد السلوكية، بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد (٢٩)، ١٩٨١

شبكة الإنترنيت

١) http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22/article07.htm
٢) إبراهيم الحيدري: إعادة إنتاج الهوية العراقية... محاولة أولية لمعرفة الذات ونقدها، مقالة في موقع فضائية الفيحاء، http://www.alfayhaa.tv/main/showart.php?artID=106&catID=3
٣) أمير الدراجي: الوطنيات الدينية والملاذ الآمن... أقباط مصر وشيعة العراق(١/٢)، موقع الحوار المتمدن، العدد ١٥٣١ في ٢٥/٤ / ٢٠٠٦
٤) عبد الرحيم العطري: الحاجة إلى السؤال السوسيولوجي، موقع مجلة دروب، ٩ أبريل ٢٠٠٦، http://www.doroob.com/?p=7151

٥) علاء اللامي: الظاهرة الطائفية الدينية في العالم العربي.. العراق أنموذجاً، موقع كتابات، http://www.kitabat.com/drasat_3.htm
٦) جواد كاظم البيضاني: بناء الهوية الوطنية، مقالة في موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23197
٧) فؤاد إبراهيم: دور الدولة- أزمة التعايش الداخلي، موقع شؤون سعودية الالكتروني:
٨) فالح عبد الجبار: سوسيولوجيا البداوة والمجتمع العراقي (٢-٣)، الحوار المتمدن، العدد ١٢٥٩ في ٢٠٠٥/٨/٢٣
٩) محسن أبو رمضان: المواطنة هي الوعاء الحقوقي للتسامح، http://www.alkhaleej.com
١٠) محمد محفوظ: الهوية بين ضرورات الذات وتطورات العصر، موقع مجلة الكلمة، العدد السابع، السنة الثانية، ربيع ١٩٩٥، http://kalema.net/v1/index.php?rpt=726&art
١١) محمد محفوظ: الهوية وأسئلة الراهن، جريدة الرياض السعودية، http://www.alriyadh.com/2001/08/07/article31874_s.html
١٢) منصور الجمري: المواطنة الفاعلة، http://www.balagh.com/mosoa/ejtma/1k1ebntm.htm
١٣) ميثم الجنابي: الهوية العراقية وآفاق البديل الديمقراطي، موقع الثقافة الجديدة، http://www.althakafaaljadeda.com/314/maytham-aljanabi.htm
١٤) هادي حسن عليوي: ليورا لوكيتز: البحث عن الهوية الوطنية... شخصيات إستراتيجية، موقع صحيفة الصباح البغدادية، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=23196
١٥) هيثم مناع: صناعة الهوية بين الثقافة والأسطورة والحقوق، فصل من كتاب المفكر العربي هيثم مناع الجديد: أبحاث نقدية في حقوق الإنسان، صدر عن دار الأهالي والمؤسسة العربية الأوربية للنشر واللجنة العربية لحقوق الإنسان، في سبتمبر ٢٠٠٥ ، موقع htm.http://www.achr.nu/art/htm

Abstraction

Since four years almost, when the American occupation tanks tread on Baghdad... Stepped on (unified) Iraq, but is not (one) Iraq, most of Iraqi people realized that there are many question concerning with doubt of one identity of dead modern state, first of all concern with essence of Iraqi identity, who is the Iraqi ? Who is not ?

But before that must ask about the meaning of identity ? What specify its condition ? Is it language or culture ? And by which concept of culture ? Is identity stand up unity or it axis stand up on plurality ? If the man was alone in the universe is it reasonable that he have identity ? And what makes a human belonging is product when another is not ? And can we ask now: who are we ? as Samuel P. Huntington did. Or try to knew the essence of our identity ? Or the question looks also mad ? And is there real identity crisis ? Or it is crisis of Iraqies political society...that is crisis in origin of existence ? Are the Iraqi social groups (traditional or modern) formed one society some day in their history ? These questions and others, which I will try answer it, through this research .

The research in it's title and topics divided into three chapters, which are: The elements of research, in sociological theory of identity, in the social reality of Iraqi identity, and the research end with conclusion.